نشرة صندوق النقد الدولي

أسعار النفط الخام

الانعكاسات العالمية لانخفاض أسعار النفط

نشرة الصندوق الإلكترونية
١٤ يوليو ٢٠١٥

برج التكسير الهيدروليكي لاستخراج النفط الصخري في ولاية كولورادو. هذا وتمثل تكنولوجيات الحفر الحديثة السبب الرئيسي وراء انخفاض أسعار النفط طبقا لدراسة أعدها خبراء الصندوق (الصورة Chris Rogers/Corbis)

- العرض تجاوَز الطلب مما تسبب في هبوط أسعار النفط
- انخفاض الأسعار من المرجح أن يستمر
- التأثير الصافي على النمو العالمي إيجابي

قد يتسبب انخفاض أسعار النفط في خسارة جانب كبير من الإيرادات في بعض البلدان المصدرة للنفط، لكنه من المتوقع أن يخفض تكلفة الوقود على المستهلكين ويتيح لهم موارد أكبر للإنفاق. ويقول عاصم حسين، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إن زيادة الإنفاق تصب في صالح النمو العالمي.

وتشير دراسة حديثة أصدرها خبراء صندوق النقد الدولي إلى استفادة النمو العالمي في نهاية المطاف من زيادة الإنفاق. وقد أجرت نشرة الصندوق الإلكترونية مقابلة مع السيد عاصم حسين، أحد معدي هذه الدراسة ونائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تناول فيها أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي.

النشرة الإلكترونية: **هل تسرب انخفاض أسعار النفط إلى السكان بوجه عام؟ وهل بدأ الناس يشعرون بالأثر الكامل لهذا الانخفاض، وما تأثير ذلك على الاقتصاد؟**

السيد حسين: لا شك أن انخفاض أسعار النفط يصب في صالح المستهلكين، ولكن ليس بقدر ما كنا نظن. فحتى عندما انخفضت أسعار النفط الخام بمقدار النصف تقريبا في الفترة بين يونيو من العام الماضي ونهاية العام، انخفض متوسط أسعار بيع الوقود بالتجزئة على مستوى العالم بما يعادل نصف ذلك الانخفاض، أي أنها انخفضت بنحو الربع تقريبا.

وقد تباينت درجة انخفاض أسعار التجزئة إلى حد كبير عبر بلدان العالم ومناطقه المختلفة، وذلك بسبب تنظيم أسعار التجزئة في عدد كبير من البلدان، بل إن أسعار التجزئة ثابتة بالفعل في كثير من البلدان، ومن ثم لا تتغير مع أسعار النفط العالمية. ففي أوروبا على سبيل المثال، نجد أن ما نسميه "انتقال الآثار" – أي مدى تغير أسعار التجزئة كرد فعل للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط الخام الدولية – بلغت نسبته حوالي ٨٠% في المتوسط، بينما بلغت حوالي النصف في الأمريكتين – الشمالية والجنوبية معا – وآسيا. إذن كلما زاد انتقال الآثار، زادت المنافع التي يجنيها المستهلك.

وتعتمد طريقة استفادة المستهلك من هذه المنافع على رؤيته لهذا التراجع من حيث كونه دائما أم مؤقتا. فإن رآه مؤقتا، لن يغير طريقة إنفاقه كثيرا على الأرجح. وإن رآه دائما، فالأرجح أنه سينفق على بنود أخرى لأنه أصبح أكثر ثراءً بالفعل.

وهناك عامل آخر يساهم في تحديد استجابة المستهلك، وهو ظروفه المبدئية، أي حجم مديونيته الأساسي. فعلى سبيل المثال، إذا كنت كمستهلك تتحمل أعباء مالية مفرطة بالفعل، وعليك ديون طائلة في بطاقتك الائتمانية، أو لديك قرض عقاريه تسدده، أو غير ذلك من الالتزامات، قد تغتنم فرصة الزيادة غير المتوقعة في دخلك لسداد جانب من هذه الديون.

النشرة الإلكترونية: **إذن ما هو السبب الجذري لهذا الهبوط الكبير في أسعار النفط على مدار العام الماضي؟ هل هو بالفعل ارتفاع مفاجئ في العرض، أم أن الدافع الأرجح هو حدوث تغير في سوق الاستهلاك؟**

السيد حسين: إنه العرض أكثر منه الطلب. فقد ساهم بدور كبير في هذا الخصوص حدوث ثورة النفط الصخري، وظهور تكنولوجيات أحدث، وانتشار هذه التكنولوجيات لإتاحة استخراج النفط بتكلفة أقل. وبالتالي، تراجعت تكلفة إنتاج هذا النوع من النفط وكان ذلك وراء نصف التخفيض الذي رأيتموه في تقديراتنا لأسعار النفط على مدار العام الماضي.

وكان الطلب عاملا مؤثرا أيضا، وخاصة في النصف الثاني من عام ٢٠١٤. ففي كثير من أنحاء العالم، كان المؤشرات الاقتصادية العالمية أضعف بكثير مما كان متوقعا ولا شك أن أسعار النفط تأثرت بهذا الضعف.

وهناك اختلاف كبير بين تأثير هذه العاملين على النشاط الاقتصادي. فإذا كانت هناك صدمات على جانب العرض، تظل مالكا لكل ما تتوصل إليه آنذاك من تكنولوجيات حديثة ومصادر جديدة لاستخراج النفط، مثل الصخور. أما على جانب الطلب، فإن جانبا من الضعف الذي شهدناه في عام ٢٠١٤ بدأ يزول بالفعل، ومن المؤكد أن سيتلاشى بمرور الوقت.

النشرة الإلكترونية: **إذا كان من المتوقع أن يستمر انخفاض أسعار النفط، فكيف يُتوقع للبلدان المصدرة للنفط أن تعوِّض هذه الخسائر في الإيرادات على المدى الطويل؟**

السيد حسين: ينبغي أن تتكيف البلدان المنتجة للنفط مع هذا الواقع الجديد. ولحسن الحظ، استطاع كثير منها بناء احتياطيات وقائية كبيرة خلال العشر سنوات الماضية التي شهدت رواجا في سوق النفط، وهو ما يمنحهم مهلة من الوقت للتكيف، وهو ما ستفعله بالتأكيد.

ما الذي يمكنها القيام به؟ أولا هناك جزء كبير من إيراداتها يأتي من الصناعات النفطية أو الصناعات المرتبطة بالنفط. ومن ثم ينبغي أن تنظر في تنويع مصادر الإيرادات، وهناك عدد كبير منها ينظر بالفعل، أو سيحتاج إلى النظر في الفترة المقبلة، في اعتماد أنواع من ضرائب دخل الشركات أو القيمة المضافة، وهي غير مطبقة في كثير من هذه البلدان أو مطبقة بمستويات شديدة الانخفاض.

ومن البدائل الممكنة أيضا تركيز التفكير على جانب الإنفاق. فكثير من هذه البلدان ينفق قدرا هائلا من الموارد على البنية التحتية وغيرها من المشروعات، وربما تكون الفرصة متاحة لتقليص هذه النفقات، ولا سيما مع استكمال مشروعات البنية التحتية. ولكن هناك مجال مهم آخر من شأنه تحقيق وفورات لهذه البلدان بالفعل، وهو دعم الطاقة أو تسعيرها.

فدعم الطاقة مطبق في عدد كبير من البلدان على مستوى العالم، وليس البلدان المنتجة للنفط وحدها. والواقع أن البلدان غير المنتجة للنفط تقدم دعما مباشرا للطاقة، أي أنها تبيع منتجات النفط للمستهلكين بأسعار أقل من تكلفة استيرادها أو إنتاجها. وبالتالي، تتحمل الحكومات هذا الفرق في موازناتها العامة. ومن ناحية أخرى، كثير من البلدان المنتجة للنفط لا تبيع المنتجات النفطية بأقل من أسعار التكلفة، وإنما بأسعار أقل مما كان يمكن أن تحصل عليه إذا باعت النفط في الأسواق الدولية. وتكلفة الفرصة الضائعة هذه كبيرة في بعض البلدان، كما أن معظم المكاسب المحققة منها تذهب في الأساس إلى الأثرياء الذين يتجاوز استهلاكهم للنفط استهلاك الفقراء.

النشرة الإلكترونية: **إذن هل تخلص الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط في صالح الاقتصاد العالمي؟**

السيد حسين: أعتقد أن آفاق الاقتصاد العالمي إيجابية بالتأكيد على خلفية انخفاض أسعار النفط. وما نخلص إليه في الدراسة هو أن النتائج الإيجابية التي كنا نتوقعها تستغرق الآن وقتا أطول حتى تتحقق. ومن أسباب ذلك ما وقع من صدمات موازية أخرى كانت تدفع نحو الاتجاه المعاكس. ولكنني أرى أن السبب الآخر لهذا الوقت الطويل هو استخدام المدخرات في سداد التزامات الميزانيات العمومية المثقلة بالأعباء، سواء على مستوى الأسر أو الشركات. وبالتالي، فإن جني الثمار المترتبة على انخفاض أسعار النفط يمكن أن يستغرق وقتا، متى تم إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية، ولكن عملية إصلاح الخلل تجري بوتيرة أسرع من المتوقع لها بفضل انخفاض أسعار النفط.

روابط ذات صلة

طالع التقرير الكامل

البث الصوتي

سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط

أسعار النفط والمالية العامة

القوقاز وآسيا الوسطى تشعر بالأثر

آفاق الاقتصاد في الشرق الأوسط